

المعيار الشرعي رقم (8)

المراقبة للأمر بالشراء

صدر هنا للمعيار سابقاً باسم "الطلبات الشرعية لتصح الاستئثار والتمويل رقم (1): المراقبة للأمر بالشراء". وقد تم إعادة إصداره في شكل معيار، استناداً إلى قرار المجلس الشرعي بإعادة إصدار جميع الطلبات الشرعية لتصح معايير شرعية.

المحتوى

رقم الصفحة

107	القدیم
108	نص المعيار
108	- 1 نطاق المعيار
108	- 2 الإجراءات التي تسبق عقد المراقبة
111	- 3 تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوکیل فيها
114	- 4 إبرام عقد المراقبة
115	- 5 ضمادات المراقبة ومعالجة مدینونيتها
116	- 6 تاريخ إصدار المعيار
117	اعتہاد المعيار
	اللاحق
118	(أ) الإشعار بتنفيذ الوکالة والإیجاب بالشراء من قبل الأمر بالشراء
119	(ب) الإشعار بالقبول من قبل المؤسسة وبالبيع
120	(ج) نبذة تاریخیة عن إعداد المعيار
122	(د) مستند الأحكام الشرعية
129	(هـ) التعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للمرابحة للأمر بالشراء والمراحل التي تمر بها عملياتها بدءاً بالوعد وانتهاء بتمليك العميل السلعة، والضوابط الشرعية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة / المؤسسات)⁽¹⁾ الالتزام بها.

والله الموفق.

(1) استُخدمت كلمة (المؤسسة / المؤسسات) اختصاراً من المرسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

1 - نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار عمليات المراقبة للأمر بالشراء بمراحلها المتعددة، وما يتعلق بضمانات الشروع فيها ، مثل الوعد وهامش الجدية، وما يتعلق بضمانات المديونيات الناشئة عن المراقبة.

ولا يتناول المعيار صكوك المراقبة لأنها ضمن معيار صكوك الاستئجار (5/1/5) وينظر البند 2/2/7 من المعيار. ولا يتناول البيوع المؤجلة التي لا تتم على أساس المراقبة للأمر بالشراء، ولا بقية بيع الأمانة، كما لا يتناول بيع المساومة.

2 - الإجراءات التي تسبق عقد المراقبة

1/2 - إبداء العميل رغبته في تملك سلعة عن طريق المؤسسة

1/1/2 يجوز للمؤسسة أن تشتري السلعة بناء على رغبة عميلها وطلبه ما دام أن ذلك متفق مع الضوابط الشرعية لعقد البيع.

1/2/ مع مراعاة البند 2/2/3 يجوز أن يطلب العميل من المؤسسة أن يكون شراء السلعة من جهة معينة لا غير، ويحق للمؤسسة الاعتذار عن المفي في العملية في حالة رفض العميل عروضا أخرى هي الأنسب للمؤسسة.

1/3 الرغبة الصادرة من العميل لا تتضمن صفة الوعود أو التعهد إلا إذا تم التصرير بذلك، ويجوز إعداد مستند واحد موقع عليه من قبل العميل يشمل الرغبة والوعود، ولا مانع من أن يكون عررا من قبل العميل أو أن يكون طلبا نمطيا معتمدا من قبل المؤسسة يوقع عليه العميل.

1/4 يجوز للعميل أن يحصل على عروض بأسعار السلعة سواء كانت موجهة باسمه الخاص أو حالية من التوجيه، وعند ذلك تعتبر إرشادية وليس لها صفة الإيجاب، ويفضل أن تكون تلك العروض باسم المؤسسة لتعتبر إيجابا من البائع يظل قائما إلى انتهاء المدة المحددة فيه، فإذا صدر جواب بالقبول من المؤسسة انعقد البيع تلقائيا بينها وبين البائع.

2/2 - موقف المؤسسة من طلب العميل لإجراء المراقبة

1/2/1 إذا صدر من العميل جواب بالقبول على إيجاب البائع الموجه إليه خاصة أو الحالى من أي توجيه، ففي هذه الحالة لا يجوز للمؤسسة إجراء عملية المراقبة للأمر بالشراء.

- 2 / 2 / 2 يجب إلغاء أي ارتباط عقدي سابق، بين العميل الأمر بالشراء والبائع الأصلي إن وجد، ويشترط أن تكون هذه الإقالة من الطرفين حقيقة وليس صورية.
- ولا يجوز تحويل العقد المبرم بين العميل والمصدر إلى المؤسسة.
- 3 / 2 / 2 يجب على المؤسسة أن تتأكد أن الذي يبيع السلعة إليها طرف ثالث غير العميل أو وكيله، فلا يصح مثلاً أن يكون العميل الأمر بالشراء هو نفسه أو وكيله المالك الأصلي للسلعة، أو أن تكون الجهة البائعة للسلعة مملوكة للعميل، فإن وقع مثل ذلك البيع ثم تبين الأمر كانت العملية باطلة.
- 4 / 2 / 2 يجوز للمؤسسة شراء السلعة من بينهم وبين الأمر بالشراء قرابة نسب أو علاقة زوجية مع العميل الأمر بالشراء ثم يبعها إليه مرابحة بالأجل، ما لم يكن ذلك حيلة لبيع العينة، ويفضل اجتناب ذلك في تطبيقات المؤسسة.
- 5 / 2 / 2 يمتنع الاتفاق بين المؤسسة والعميل على المشاركة في مشروع أو صفقة محددة مع وعد أحدهما للأخر بشراء حصته بالمرابحة الحالة أو الموجلة في وقت لاحق، أما إذا وعد أحد الشريكين الآخر بشراء حصته بالقيمة السوقية للبيع أو بقيمة يتفقان عليها في حينه فلا مانع من ذلك بعقد شراء جديد، سواء أكان الشراء بشمن حال أم مؤجل.
- 6 / 2 / 2 لا يجوز إجراء المرابحة الموجلة في الذهب أو الفضة أو العملات.
- 7 / 2 / 2 لا يجوز تجديد المرابحة على نفس السلعة.
- 8 / 2 / 2 لا يجوز إصدار صكوك قابلة للتداول بديون المرابحة أو غيرها.
- 3 / 2 الوعد من العميل
- 1 / 3 / 2 لا يجوز أن تشتمل وثيقة الوعد أو ما في حكمها على مواعدة ملزمة للطرفين (المؤسسة والعميل).
- 2 / 3 / 2 ليس من لوازم المرابحة الوعد، أو الاتفاق العام (الإطار)، وإنما هو للاطمئنان إلى عزم العميل على تنفيذ الصفقة بعد تملك المؤسسة للسلعة، فإذا كانت لدى المؤسسة فرص بديلة لتسويق السلعة أمكنها الاستغناء عن الوعد أو الإطار.
- 3 / 3 / 2 يجوز إصدار المواعدة من المؤسسة والعميل الأمر بالشراء إذا كانت بشرط الخيار للمتواudين كليهما أو أحدهما.

٤ / ٣ / ٢ يجوز للمؤسسة والعميل الأمر بالشراء بعد الوعد وقبل إبرام المرابحة الاتفاق على تعديل بنود الوعد بما كانت عليه سابقاً، سواء بالنسبة للأجل أم الربح أم غيرهما. ولا يجوز تعديل الوعد إلا باتفاق الطرفين، ولكن ليس لأحدهما الانفراد بذلك.

٥ / ٣ / ٢ يجوز أن تشتري المؤسسة السلعة مع اشتراط حق الخيار لها خلال مدة معلومة، فإذا لم يشتري العميل السلعة أمكنها رد السلعة إلى البائع ضمن تلك المدة بموجب خيار الشرط المقرر شرعاً، ولا يستقطع الخيار بين المؤسسة والبائع الأصلي بعرض المؤسسة السلعة على العميل، بل بالبيع الفعلي إليه.

٤ / ٢ العمولات والمصروفات

١ / ٤ / ٢ لا يجوز حصول المؤسسة من العميل على عمولة ارتباط.

٢ / ٤ / ٢ لا يجوز حصول المؤسسة على عمولة تسهيلات.

٣ / ٤ / ٢ مصروفات إعداد العقود المبرمة بين المؤسسة والعميل تقسم بينهما ما لم يتفق الطرفان على تحمل أحدهما لها، على أن تكون تلك المصروفات عادلة، أي على قدر العمل؛ حتى لا تشتمل ضمناً على عمولة ارتباط أو عمولة تسهيلات.

٤ / ٤ / ٢ إذا كانت المرابحة للأمر بالشراء قد ثُمِّت بطريقة التمويل الجماعي فللمؤسسة المنظمة للعملية أن تتناهى أجرة عن التنظيم يتحملها المشاركون في التمويل.

٥ / ٤ / ٢ يجوز للمؤسسة أخذ عمولة دراسة الجدوى التي تجريها إذا كانت الدراسة بطلب العميل ولصلحته واتفاق على المقابل عنها منذ البداية.

٥ / ٢ الضمانات المتعلقة بالمشروع في العملية

١ / ٥ / ٢ يجوز للمؤسسة أن تحصل من العميل (الأمر بالشراء) على كفالة حسن أداء البائع الأصلي لالتزاماته تجاه المؤسسة بصفتها الشخصية، وليس بصفته آمراً بالشراء، ولا وكيلًا للمؤسسة، وعليه فهو لم يتم عقد المرابحة تظل كفالتة قائمة. ولا تطلب مثل هذه الكفالة إلا في الحالات التي يقترح فيها العميل بائعاً معيناً تشتري المؤسسة منه السلعة موضوع المرابحة.

ويترتب على هذا الضمان تحمل العميل الضرر الواقع على المؤسسة نتيجة عدم مراعاة البائع لمواصفات السلعة وعدم الجدية في تنفيذ التزاماته، مما يؤدي إلى ضياع جهود المؤسسة وأموالها أو يترتب عليه الدخول في منازعات وطالبات باهظة.

- 2 / 5 / 2 لا يجوز تحويل العميل الأمر بالشراء ضماناً ما يطرأ على السلعة من أضرار وهلاك خلال فترة الشحن أو التخزين، ولا يمكن اعتبار هذا من قبيل كفالة حسن أداء البائع التي تقتصر على حسن تنفيذ الالتزامات ولا تتعدي إلى ضمان مخاطر الطريق التي يجب أن يتحملها المالك للسلعة.
- 3 / 5 / 2 يجوز للمؤسسة في حالة الإلزام بالوعد أن تأخذ مبلغاً نقدياً يسمى هامش الجدية، يدفعه العميل بطلب من المؤسسة من أجل أن تتأكد من القدرة المالية للعميل، وكذلك لطمأن على إمكان تعويضها عن الضرر اللاحق بها في حال نكول العميل عن وعده الملزم. وبذلك لا تحتاج المؤسسة إلى المطالبة بدفع تعويض الضرر وإنما تقطع ذلك من مبلغ هامش الجدية. ولا يعتبر هامش الجدية عريوناً. وهذا المبلغ المقدم لضمان الجدية إما أن يكون أمانة لحفظ لدى المؤسسة فلا يجوز لها التصرف فيه، أو أن يكون أمانة للاستئثار بأن ياذن العميل للمؤسسة باستئثاره على أساس المضاربة الشرعية بين العميل والمؤسسة.
- 4 / 5 / 2 لا يجوز للمؤسسة حجز مبلغ هامش الجدية في حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، وينحصر حقها في اقتحام مقدار الضرر الفعلي المتحقق نتيجة النكول، وهو الفرق بين تكلفة السلعة وثمن بيعها لغير الأمر بالشراء. ولا يشمل التعويض ما يسمى بالفرصة الضائعة.
- 5 / 5 / 2 إذا تم تنفيذ العميل لوعده وإبرامه لعقد المراقبة للأمر بالشراء فيجب على المؤسسة إعادة هامش الجدية للعميل، ولا يحق لها استخدامه إلا في حالة النكول حسب التفصيل في البند 2 / 5 / 3. ويجوز الاتفاق مع العميل عند إبرام عقد المراقبة للأمر بالشراء على حسم هذا المبلغ من ثمن السلعة.
- 6 / 5 / 2 يجوز للمؤسسة أخذ العريون بعد عقد بيع المراقبة للأمر بالشراء مع العميل، ولا يجوز ذلك في مرحلة الوعود. والأولى أن تتنازل المؤسسة عنها زاد من العريون عن مقدار الضرر الفعلي، وهو الفرق بين تكلفة السلعة والثمن الذي يتم بيعها به إلى الغير.

تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيها

-3

- 1 / 3 تمثل المؤسسة السلعة قبل بيعها مراقبة للأمر بالشراء
- 1 / 1 / 3 يجرم على المؤسسة أن تبيع سلعة بالمرابحة قبل تملكها لها. فلا يصح توقيع عقد المراقبة مع العميل قبل التعاقد مع البائع الأول لشراء السلعة موضوع المراقبة، وقبضها حقيقة أو حكماً

بالتتمكن أو تسليم المستندات المخولة بالقبض (وانظر البند 3/2-3/2). كما يعتبر بيع المرابحة غير صحيح إذا كان عقد الشراء الأول باطلًا لا يفيد ملكاً تاماً للمؤسسة.

يجوز أن يتم تعاقد المؤسسة مع البائع عن طريق لقاء الطرفين وإبرام عقد البيع مباشرة بعد مناقشة تفاصيله، كما يجوز أن يتم ذلك عن طريق إشعارين بإيجاب وقبول متبادلين بالكتابة أو المراسلة بأي شكل من أشكال الاتصال الحديثة المتعارف عليها بضوابطها المعروفة.

الأصل أن تشتري المؤسسة السلعة بنفسها مباشرة من البائع، ويجوز لها تنفيذ ذلك عن طريق وكيل غير الأمر بالشراء، ولا تلجأ لتوكيل العميل (الأمر بالشراء) إلا عند الحاجة الملحة. ولا يتول الوكيل البيع لنفسه، بل تبيعه المؤسسة بعد تملكتها العين، وحيثذا يراعى ما جاء في البند 3/1/5.

يجيب اتخاذ الإجراءات التي تتأكد المؤسسة فيها من توافر شروط محددة في حالة توكيل العميل بشراء السلعة، ومنها:

(أ) أن تباشر المؤسسة دفع الثمن للبائع بنفسها وعدم إيداع ثمن السلعة في حساب العميل الوكيل.

(ب) أن تحصل من البائع على وثائق للتأكد من حقيقة البيع.

يجيب الفصل بين الضمانين: ضمان المؤسسة، وضمان العميل الوكيل عن المؤسسة في شراء السلعة لصالحها، وذلك بتخلل مدة بين تنفيذ الوكالة وإبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء من خلال الإشعار من العميل بتنفيذ الوكالة والشراء، ثم الإشعار من المؤسسة بالبيع (انظر الملحق "أ" والملحق "ب").

الأصل أن تكون الوثائق والعقود والمستندات الصادرة عند إبرام عقد شراء السلعة باسم المؤسسة وليس العميل، حتى لو كان هذا الأخير وكيلًا عنها.

يجوز أن يتفق الطرفان عند توكيل المؤسسة لغيرها في شراء السلعة أن تكون الوكالة غير معلنة، فيتصرف الوكيل كالأصليل أمام الأطراف الأخرى، ويتولى الشراء مباشرة باسمه ولكن لصالح المؤسسة (الموكل) غير أن إفصاح الوكيل بصفته الحقيقة أولى.

قبض المؤسسة السلعة قبل بيعها مرابحة للأمر بالشراء 2/3

يجيب التحقق من قبض المؤسسة للسلعة قبضًا حقيقياً أو حكمياً قبل بيعها لعميلها بالمرابحة للأمر بالشراء.

3/2/2 الغرض من اشتراط قبض السلعة هو تحمل المؤسسة تبعة هلاكها، وذلك يعني أن تخرج السلعة من ذمة البائع وتدخل في ذمة المؤسسة. ويجب أن تتضح نقطة الفصل التي يتنتقل فيها ضمان السلعة من المؤسسة إلى العميل المشتري وذلك من خلال مراحل انتقال السلعة من طرف آخر.

3/2/3 إن كيفية قبض الأشياء تختلف بحسب حالها واحتلاف الأعراف فيها يكون قبضاً لها، فكما يكون القبض حسياً في حالة الأخذ باليد أو النقل أو التحويل إلى حوزة القابض أو وكيله. يتحقق أيضاً اعتباراً وحكيماً بالتخلية مع التمكين من التصرف ولو لم يوجد القبض حسياً. قبض العقار يكون بالتخلية وتمكين اليد من التصرف، فإن لم يتمكن المشتري من البيع فلا تعتبر التخلية قبضاً، أما المتناول فقبضه بحسب طبيعته.

3/2/4 يعتبر قبضاً حكمياً تسلمه المؤسسة أو وكيلها لمستندات الشحن عند شراء البضائع من السوق الخارجية، وكذلك تسلمهما لشهادات التخزين التي تعين البضاعة من المخازن التي تدار بطرق مناسبة موثوقة بها.

5/2/3 الأصل أن تسلم المؤسسة السلعة بنفسها من مخازن البائع أو من المكان المحدد في شروط التسليم، وتنتقل مسؤولية ضمان البيع إلى المؤسسة بتحقق حيازتها للسلعة، ويجوز للمؤسسة توكيلاً غيرها للقيام بذلك نيابة عنها.

6/2/3 التأمين على سلعة المراقبة مسؤولية المؤسسة في مرحلة التملك، وتقوم بهذا الإجراء على حسابها باعتبارها مالكة للسلعة وتحمّل المخاطر المرتبطة على ذلك، ويكون التعويض من حقها وحدها وليس للعميل حق فيه إن حدث موجب التعويض قبل انتقال الملكية إلى العميل. ويحق للمؤسسة أن تضيف المصاريف بعد ذلك إلى تكلفة البيع، وبالتالي إلى ثمن بيع المراقبة.

7/2/3 يجوز التوكيل بتنفيذ إجراءات التأمين على السلعة في مرحلة تملك المؤسسة للسلعة، ولكن يجب أن تتحمل المؤسسة تكاليفها.

-4 إبرام عقد المراقبة

- 1/4 لا يجوز للمؤسسة اعتبار عقد المراقبة للأمر بالشراء بما تلقائياً بمجرد تملكها السلعة، كما لا يجوز لها إلزام العميل الأمر بالشراء بتسلم السلعة وسداد ثمن بيع المراقبة في حالة امتناعه عن إبرام عقد المراقبة.
- 2/4 يحق للمؤسسة الحصول على التعويض عن الضرر الفعلي الناشئ عن نكول العميل في حال الوعد الملزم، وذلك بتحمل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير وبين الثمن الأصلي المدفوع من المؤسسة للبائع الأول.
- 3/4 إذا اشتريت المؤسسة السلعة بالأجل بقصد بيعها بالمراقبة فإنه يجب عليها الإفصاح للعميل عن ذلك. ويجب أن تصرح المؤسسة عند التعاقد على البيع بتفاصيل المصروفات التي ستدخلها في الثمن. ولهما أن تدخل أي مصروفات متصلة بالسلعة إذا قبل بها العميل. أما إذا لم تفصل تلك المصروفات فليس للمؤسسة أن تدخل إلا ما جرى العرف على اعتباره من التكلفة؛ مثل مصروفات التقل، والتخزين، ورسوم الاعتماد المستند، وأقساط التأمين.
- 4/4 لا يحق للمؤسسة أن تضيف إلى تكلفة السلعة إلا المصروفات المالية المباشرة المدفوعة للغير، فليس لها مثلاً أن تضيف إلى الثمن مقابلًا لأعمال موظفي المؤسسة أو نحو ذلك.
- 5/4 إذا حصلت المؤسسة على حسم من البائع على السلعة المباعة نفسها ولو بعد العقد فإن العميل يستفيد من ذلك الحسم بتحفيض الثمن الإجمالي بنسبة الحسم.
- 6/4 يجب أن يكون كل من ثمن السلعة في بيع المراقبة للأمر بالشراء ورياحها عدداً ومحظوظاً للطرفين عند التوقيع على عقد البيع. ولا يجوز بأي حال أن يترك تحديد الثمن أو الربح لمؤشرات مجهلة أو قابلة للتتحديد في المستقبل؛ وذلك مثل أن يعقد البيع ويجعل الربح معتمداً على مستوى الليبور (LIBOR) الذي سيقع في المستقبل. ولا مانع من ذكر مؤشر من المؤشرات المعروفة في مرحلة الوعد للاستناد به في تحديد نسبة الربح، على أن يتم تحديد الربح في عقد المراقبة للأمر بالشراء على أساس نسبة معلومة من التكلفة ولا يبقى الربح مرتبطاً بالليبور أو بالزمن.
- 7/4 يجب أن يكون الربح في عقد المراقبة للأمر بالشراء معلوماً ولا يكتفى الاقتصار على بيان الثمن الإجمالي، ويجوز أن يكون الربح محدداً بمبلغ مقطوع أو بنسبة مثوية من ثمن الشراء فقط أو من ثمن الشراء مضافاً إليه مبلغ المصروفات. ويتم هذا التحديد بالاتفاق والتراضي بين الطرفين.

- 8 / 4 يجوز الاتفاق على سداد ثمن السلعة في بيع المراقبة للأمر بالشراء على أقساط متقاربة أو متباينة ويصبح ثمن السلعة حبطة دينا في ذمة العميل يجب أداؤه عند الأجل المتفق عليه، ولا يجوز حصول المؤسسة على زيادة عليه سواء بسبب زيادة الأجل أو التأخير لغير عذر.
- 9 / 4 يجوز للمؤسسة أن تشرط في عقد المراقبة للأمر بالشراء أنها بريئة من جميع عيوب السلعة أو من بعضها، ويسمى هذا "بيع البراءة". وفي حالة وجود هذا الشرط فإنه يفضل للمؤسسة أن تفرض العميل بالرجوع على البائع الأول بشأن التعويض عن العيوب الثابتة للمؤسسة التعويض عنها تجاه البائع.
- 10 / 4 إذا لم تشرط المؤسسة براءتها من العيوب الخفية القديمة التي يظهر أثرها بعد العقد فإن مسؤوليتها تقتصر على العيوب الخفية القديمة دون الحادثة (المستجدة).
- 11 / 4 للمؤسسة أن تشرط على العميل: أنه إذا امتنع عن تسلم السلعة في الموعد المحدد بعد إبرام عقد المراقبة يحق للمؤسسة فسخ العقد أو بيع السلعة نيابة عن العميل ولحسابه وتستوفي مستحقاتها من الشمن وترجع عليه بالباقي إن لم يكف الشمن.
- 5 - ضمانات المراقبة ومعالجة مديونيتها
- 1 / 5 يجوز اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر. وهذا يكون بإحدى الصور الآتية:
- (أ) الحلول تلقائياً بمجرد تأخر السداد منها قلت مدته .
- (ب) أن يكون الحلول بالتأخر عن مدة معينة .
- (ج) أن تخل بعد إرسال إشعار من البائع بمدة معينة .
- وللمؤسسة أن تتنازل في هذه الحالات عن جزء من المستحقات.
- 2 / 5 ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المراقبة للأمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث، أو رهن الوديعة الاستئمائية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار، أو رهن السلعة محل العقد رهنا اتهانياً (رسمياً) دون حيازة، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجياً حسب نسبة السداد.
- 3 / 5 يجوز مطالبة المؤسسة للعميل بتقديم شيكات أو سندات لأمر قبل إبرام عقد المراقبة للأمر بالشراء ضماناً للمديونية التي ستنشأ بعد إبرام العقد، شريطة النص على أنه لا يحق للمؤسسة استخدام

الشيكات أو المستدات إلا في مواعيد استحقاقها، ومتى تتحقق المطالبة بالشيكات في البلاد التي يمكن فيها تقديمها للدفع قبل موعدها.

- 4 / 5 لا يجوز اشتراط عدم انتقال ملكية السلعة إلى العميل إلا بعد سداد الثمن؛ ولكن يجوز إرجاء تسجيل السلعة باسم العميل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن؛ مع الحصول على تفويض من العميل للمؤسسة ببيع السلعة إذا تأخر عن سداد الثمن. وعلى المؤسسة إعطاء المشتري (سند ضد) لإثبات حقه في الملكية. وإذا باع العميل السلعة لعدم سداد الثمن في حينه فيجب عليها الاقتصر على مستحقاتها وإعادة الباقي إلى العميل.
- 5 / 5 يحق للمؤسسة في حال الحصول على رهن من العميل أن تشرط تفويضه لها ببيع الرهن من أجل الاستيفاء من ثمنه دون الرجوع إلى القضاء.
- 6 / 5 يجوز أن ينص في عقد المراقبة للأمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في المخارات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تتسع بها المؤسسة.
- 7 / 5 لا يجوز تأجيل موعد أداء الدين مقابل زيادة في مقداره (جدولة الدين) سواء كان الدين موسرًا أم معسراً.
- 8 / 5 إذا وقعت الماءلة من العميل المدين بالأقساط فإن المستحق هو مبلغ الدين فقط، ولا يجوز للمؤسسة أن تلزم العميل بأداء أي زيادة لصالحها، مع مراعاة ما ورد في البند 6.
- 9 / 5 يجوز للمؤسسة أن تتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه في العقد.
- 10 / 5 يجوز الاتفاق بين المؤسسة والعميل على أداء دين المراقبة للأمر بالشراء بعملة أخرى مغايرة لعملة الدين إذا كان ذلك بسعر الصرف يوم السداد، شريطة أن يتم تسديد الدين بأكمله أو تسديد المقدار المتفق على مصارحته، بحيث لا يبقى في الذمة شيء من المبلغ المتفق على مصارحته.

- 6 تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 4 ربیع الأول 1423ھ = 16 أيار (مايو) 2002م.

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي المتطلبات الشرعية لصيغة المرابحة للأمر بالشراء، وذلك في اجتماعه الرابع المنعقد في 25 - 27 صفر 1421هـ = 31 أيار (مايو) 2000م.

ثم اعتمد المجلس الشرعي إعادة إصدار المتطلبات الشرعية للمرابحة للأمر بالشراء لتصبح معياراً شرعياً وذلك في اجتماعه الثامن المنعقد في المدينة المنورة بتاريخ 28 صفر - 4 ربيع الأول 1423هـ = 11 - 16 أيار (مايو) 2002م.

المجلس الشرعي

- | | | |
|---------------|------|------------------------------------|
| رئيساً | - 1 | الشيخ / محمد تقى العثما尼 |
| نائباً للرئيس | - 2 | الشيخ / عبد الله بن سليمان المنبع |
| عضوأ | - 3 | الشيخ / الصديق محمد الأمين النصرير |
| عضوأ | - 4 | الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي |
| عضوأ | - 5 | الشيخ / عجيل جاسم النشمي |
| عضوأ | - 6 | الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم |
| عضوأ | - 7 | الشيخ / غزالي بن عبد الرحمن |
| عضوأ | - 8 | الشيخ / العياشي الصادق فداد |
| عضوأ | - 9 | الشيخ / عبد الستار أبو غدة |
| عضوأ | - 10 | الشيخ / يوسف محمد عمود قاسم |
| عضوأ | - 11 | الشيخ / داتو حاجي محمد هاشم بن مجى |
| عضوأ | - 12 | الشيخ / أحمد علي عبد الله |

ملحق (١)

الإشعار بتنفيذ الوكالة والإيجاب بالشراء من قبل الأمر بالشراء

إشعار تنفيذ الوكالة والإيجاب بالشراء

من : (وكيل المؤسسة)

إلى: (المؤسسة)

تنفيذًا لعقد الوكالة، أفيدكم بأنني قد اشتريت البضاعة الموصوفة أدناه بالنيابة عنكم لصالحكم، وهي في حيازتي بالنيابة عنكم.

وبناء على الوعد مني لكم بالشراء، فقد اشتريتها منكم بثمن إجمالي قدره وهو يتكون من ثمن التكلفة مضاعفًا إليه ربح ويقع تسديد الثمن حسب الأقساط المحددة فيما يأتي:

..... -

..... -

..... -

وتنبضوا بإرسال القبول وفق هذا الإيجاب

ملحق (ب)

الإشعار بالقبول وبالبيع من قبل المؤسسة

إشعار القبول بالبيع

من : (المؤسسة)
إلى : (وكيل المؤسسة)

جواباً عن كتابكم المؤرخ المتضمن الإيجاب بشراء البضاعة المملوكة لنا والمحصوفة أدناه،
نفيدكم أننا بعثناها إليكم بثمن إجمالي قدره يتكون من ثمن التكلفة مضافة
إليه ربح وذلك حسب الشروط المبينة في الاتفاقية العامة للمراجعة للأمر بالشراء.

ملحق (ج)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (1) المنعقد في تاريخ 12 ذي القعدة 1419 هـ = 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1999 م في مكة المكرمة إصدار متطلب شرعي للمرابحة للأمر بالشراء بتكليف مستشار شرعي لإعداد مسودة مشروع المتطلبات الشرعية للمرابحة للأمر بالشراء.

في يوم الثلاثاء 13 ذي الحجة 1419 هـ = 30 آذار (مارس) 1999 م قررت لجنة الإفتاء والتحكيم تكليف مستشار شرعي لإعداد مسودة مشروع المتطلبات الشرعية للمرابحة للأمر بالشراء.

وفي اجتماع لجنة الإفتاء والتحكيم المنعقد بتاريخ 13، 14 رجب 1420 هـ = 22، 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1999 م، ناقشت اللجنة مسودة مشروع المتطلبات الشرعية للمرابحة للأمر بالشراء، وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة مشروع المتطلبات المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (2) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 10 - 15 رمضان 1420 هـ = 18 - 22 كانون الأول (ديسمبر) 1999 م، وأدخل المجلس الشرعي تعديلات على مسودة مشروع المتطلبات للمرابحة للأمر بالشراء، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقى ما يليده لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في البحرين بتاريخ 29 - 30 ذي الحجة 1421 هـ = 4 - 5 نيسان (أبريل) 2000 م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنين بهذا المجال. وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أبديت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستماع أم ما طرح خلاها، وتولى بعض أعضاء المجلس الإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

عقدت لجنة الدراسات الشرعية ولجنة الإفتاء والتحكيم اجتماعاً مشتركاً في الفترة 21 - 23 عمر 1421 هـ = 26 - 28 نيسان (أبريل) 2000 م في البحرين للتداول في الملاحظات التي أبديت حول مشروع المتطلبات، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة في ضوء المناقشات التي دارت في جلسة الاستماع.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (4) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 25 - 27 صفر 1421 هـ = 29 - 31 أيار (مايو) 2000 م التعديلات التي أدخلتها لجنة الدراسات الشرعية ولجنة الإفتاء والتحكيم، وأدخل التعديلات التي

وأها مناسبة واعتمد هذا المعيار باسم المتطلبات الشرعية للمرابحة للأمر بالشراء بالإجماع في بعض الفقرات، وبالأغلبية في بعضها على ما هو مثبت في حاضر اجتماعات المجلس.

وقد قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (7) المنعقد في مكة المكرمة بتاريخ 9-13 رمضان 1422 هـ = 24-28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 م إعادة إصدار جميع المتطلبات الشرعية لصيغ الاستئثار والتمويل لتصبح معايير شرعية، وكانت لجنة لهذا الغرض.

وفي اجتماعه رقم (8) المنعقد بالمدينة المنورة بتاريخ 28 صفر - 4 ربيع الأول 1423 هـ = 11-16 أيار (مايو) 2022 م. اعتمد المجلس الشرعي إعادة إصدار المتطلبات الشرعية لصيغ الاستئثار والتمويل رقم (1) المرابحة للأمر بالشراء باسم المعيار الشرعي رقم (8) المرابحة للأمر بالشراء ولم يغير أي تغيير جوهري في المضمون.

مستند الأحكام الشرعية

تمهيد عن مشروعية المربحة للأمر بالشراء

تعريف المربحة

بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المربحة العادية ، أو وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة وهي المربحة المصرفية . وهو أحد بيع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة (إضافة المصرفات العادة).

مشروعية المربحة

ثبتت مشروعية المربحة بالأدلة التي استدل بها لمشروعية البيع ومنها قوله تعالى: **وَأَخْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ.**⁽¹⁾ واستدل لها بعضهم بقوله تعالى: **لَئِنْ عَلِمْتُمُ جُنَاحَ أَنْ تَبْتَغُوا فَقْدًا مِنْ رَبِّكُمْ**⁽²⁾، باعتبار الربح هو الفضل، كما استدل بالقياس على التولية فقد اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناقة من أبي بكر للهجرة بالتولية؛ لأنّ حين أراد أبو بكر هبتها له قال بل بالثمن. وقد اتفق جمهور أهل العلم على مشروعية أصل المربحة.

الوعد من الأمر بالشراء

• مستند جواز الاستجابة لطلب العميل في شراء المؤسسة السلعة من جهة معينة هو: أن ذلك لا يخل بعملية التملك لصالح المؤسسة لا سيما أن هذا الطلب ليس له صفة الإلزام فللمؤسسة أن تشتري من جهة أخرى ما دامت المواصفات المرغوبة متحققة ويمكن إلزام العميل بوعده استناداً إلى عمومات الأدلة من القرآن والسنة بوجوب الوفاء بالعهد والوعد. وقد ورد بشأن الإلزام بالوعد من طرف واحد قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي⁽³⁾، وفتوى بيت التمويل الكويتي⁽⁴⁾ ومصرف قطر الإسلامي⁽⁵⁾ وغيرها.

(1) الآية 275 من سورة البقرة.

(2) الآية 198 من سورة البقرة.

(3) قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 40-41 (5/2، 5/3).

(4) فتوى رقم (49).

(5) فتوى رقم (8).

- مستند إمكانية توجيه عرض الأسعار باسم العميل: أنه لا أثر له عقداً ما لم يقترن بالقبول من العميل. ومستند أولوية توجيهه باسم المؤسسة دفع الالتباس. وبذلك صدرت فتوى مصرف قطر الإسلامي^(*) وبيت التمويل الكويتي^(*):
- مستند منع إجراء المراقبة في حالة قبول العميل للإيجاب الصادر من البائع هو أن البيع قد انعقد بين البائع والعميل وصارت السلعة مملوكة للعميل. ولا يؤثر على هذا الحكم أن العميل لم يدفع الثمن؛ لأنه لا يشترط أداء الثمن لانعقاد العقد أو صحته، وأداء الثمن هو أثر للعقد وليس ركناً ولا شرطاً فيه.
- مستند وجوب إلغاء أي ارتباط سابق بين العميل والمورد حتى لا تؤول المعاملة إلى مجرد قرض ربوى، لأن انتفاء العلاقة التعاقدية بينهما شرط لصحة تنفيذ المؤسسة عملية المراقبة للأمر بالشراء.
- مستند التأكيد من اختلاف العميل عن المورد هو: تجنب وقوع بيع العينة المحرم شرعاً.
- مستند جواز أن يكون المورد قريباً للواعد بالشراء، أو كونها زوجين هو أن كلاً منها له ذمة منفصلة ما لم يكن ذلك حيلة على العينة فيحرم؛ مثلاً لأي توافق محتمل لتمرير العملية لصالح العميل. وقد صدر بشأنه فتوى بيت التمويل الكويتي^(*).
- مستند منع الوعد من شريك لشريكه بشراء حصته بالمراقبة؛ أن ذلك يؤول إلى ضمان الشريك لحصة شريكه وإلى الربا.
- مستند المنع من إجراء المراقبة المؤجلة في الذهب أو الفضة أو العملات قوله صلى الله عليه وسلم في مبادلة الذهب بالفضة "يبدأ بيد"^(*)، أي بدون تأجيل التقابل. وللعملات حكم الذهب والفضة، وقد تأكيد ذلك بقرار مجتمع الفقه الإسلامي الدولي^(*).
- مستند منع إصدار صكوك مراقبة متداولة أو تجديد المراقبة: أن ذلك من صور بيع الدين المحرمة.
- مستند منع المعاودة الملزمة هو: أنها تشبه حيثية عقد البيع نفسه قبل التملك. وقد صدر بشأن المنع قرار مجتمع الفقه الإسلامي الدولي^(*).

(7) فتوى رقم (33).

(8) فتوى رقم (87).

(9) فتوى رقم (55).

(10) أخرجه مسلم في صحيحه.

(11) قرار مجتمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 63 (1/7).

(12) قرار مجتمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 41 (3/5).

- مستند جواز الاتفاق على تعديل بنود الوعد هو: أنه ليس بيعاً، فلا يترتب على تعديل الربح والأجل جدولة الدين المتنوع شرعاً.
- مستند تطبيق خيار الشرط حديث حبان بن منقذ وقول النبي صل الله عليه وسلم له : إذا أنت بایعت فقل لا خلابة ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاثة ليال فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فاردها على صاحبها⁽¹³⁾. وقد صدر بتاكيد تطبيق خيار الشرط في الرابحة قرار الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي.
- مستند المنع من عمولة الارتباط هو أنها مقابل حق التعاقد وهو إرادة ومشيئة وليس محلاً للمعاوضة.
- مستند المنع من عمولة التسهيلات هو أنه إذا كان لا يجوز الحصول على مقابل في حالة إعطاء الأموال فعلاً إلى العميل، فلا تجوز - من باب أولى - العمولة مقابل استعداد المؤسسة لمدانية العميل بالأجل .
- مستند تحويل مصروفات إعداد العقود المبرمة بين المؤسسة والعميل لطرف العقد هو أن الانتفاع بها حاصل للطرفين ولم يترتب عليه محظور شرعي. ومستند جواز اشتراط تحمل أحدهما لها هو أنها من قبيل الشرط الجائز.
- مستند مشروعية كفالة العميل حسن أداء المصير هو أن هذه الكفالة فيها توثيق للحقوق، وهي لا تخلي بأي من ضوابط عملية الرابحة للأمر بالشراء .
- مستند منع شمول كفالة العميل مخاطر نقل السلعة هو أن السلعة في ضياع مالكها، والعميل ليس مالكا، والخروج بالضياع.
- مستند جواز أحد هامش الجدية هو أنه من قبيل التوثيق لما قد يلحق من ضرر.
- مستند جواز أحد العربون عند إبرام العقد فعل عمر رضي الله عنه بمحضر من الصحابة⁽¹⁴⁾، وقد أخذ به الإمام أحمد. وقد صدر بشأن العربون قرار بمجمع الفقه الإسلامي الدولي⁽¹⁵⁾.

(13) أخرجه ابن ماجه (سنن ابن ماجه / 2 / 789).

(14) سبق تحريريه.

(15) قرار بمجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 72 (٣/٨) بشأن العربون.

تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيها

- مستند تحرير بيع السلعة قبل تملكها قوله صلى الله عليه وسلم: لا تبع ما ليس عندك⁽¹⁶⁾ وحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما لا يملك⁽¹⁷⁾.
- مستند أولوية أن يكون الوكيل عند حاجة المؤسسة للتوكيل شخصاً غير الأمر بالشراء هو الابتعاد عن الصورية والالتباس بأن التملك هو لصالح الأمر بالشراء، ولكن يظهر دور المؤسسة في العملية، وللفصل بين الضمانين: ضمان المؤسسة وضمان الأمر بالشراء بعد البيع.
- مستند مطالبة المؤسسة بدفع الثمن مباشرةً للمصدر هو اجتناب الشبهة في تحول المعاملة إلى مجرد تمويل بفائدة.
- مستند وجوب الفصل بين الضمانين -في حالة تملك المؤسسة السلعة بالتوكيل- لتجنب تداخل الضمانين.
- مستند كون الأصل توجيه المستندات إلى المؤسسة أن الشراء يتم لصالح المؤسسة نفسها.
- مستند طلب إفصاح الوكيل بالتوكيل باسم المؤسسة هو انضباط التعامل، ولتحديد المرجع النهائي في تنفيذ العقد.
- مستند وجوب القبض قبل البيع هو التتحقق من تحمل المؤسسة تبعه هلاك السلعة قبل بيعها إلى العميل.
- مستند فصل عقد التوكيل عن عملية المراقبة هو منع توهم الربط بين عقد التوكيل وعقد الشراء بالمراقبة.
- مستند الاكتفاء بالقبض الحكمي، وكون القبض للأشياء بحسب طبيعتها هو: أن الشرع لم يحدد صورة معينة للقبض بل ترك ذلك للعرف وأن الغرض من القبض التمكّن من التصرف ، فكل ما يحصل به التمكّن يعد قبضاً.
- مستند وجوب كون عقد توكيل العميل مستقلاً عن عقد الشراء بالمراقبة هو: خشية توهم الربط بين عقد التوكيل وعقد الشراء بالمراقبة.
- مستند تحمل المؤسسة مصروفات التأمين هو أنها مصروفات تتبع ملكية العين.

(16) أخرجه الترمذى فى سنة 3/534.

(17) أخرجه الطبرانى (المجمع الأوسط 5/56) دار المحررين، القاهرة 1415هـ.

إيرام عقد المراقبة

- مستند استحقاق المؤسسة التعويض في حال نكول العميل عن الوعود الملزمه منه بشراء السلعة هو أن ما قد يلحق من ضرر بالمؤسسة قد تسبب به العميل وذلك بإدخاله المؤسسة في أمر لم تكن لتدخل فيه لو لا الوعود. وقد صدر بشأنه قرار بمجمع الفقه الإسلامي الدولي⁽¹⁸⁾.
- مستند اقتصار التعويض على الفرق بين تكلفة السلعة وثمن بيعها لغير الواعد أن الفحصان المشروع هو ما يرفع الضرر الفعلي فقط، ولأن استحقاق المؤسسة للربح الفائت لا يكون إلا بوجود عقد المراقبة ولم يوجد.
- مستند وجوب إفصاح المؤسسة عن كون الشمن الذي اشتريت به السلعة مؤجلاً هو أن المراقبة بيع أمانة فيجب فيه الإخبار بالشمن من حيث كميته وصفته، لأن الشمن المؤجل أكثر.
- مستند إضافة ما جرى العرف بإضافته من مصروفات تتعلق بالسلعة أن تلك المصروفات المدفوعة لغير ملحقة بالشمن.
- مستند استفادة المشتري من الحسم الذي تحصل عليه المؤسسة هو أن المراقبة زيادة على الشمن الأصلي فإذا خفض الشمن الأصلي السابق كان ما بعد التخفيض هو الشمن الذي تقع به المراقبة.
- مستند وجوب تحديد الشمن والربح هو: لتفادي البهالة والغرور.
- مستند وجوب بيان الربح منفصلاً عن الشمن الأصلي ، وعدم الاكتفاء بالشمن الإجمالي هو: أن المراقبة بيع بالشمن الأصلي مع زيادة، لذا يجب بيان الزيادة الحاصلة على الشمن الأصلي حتى يقع التراضي عليها.
- مستند جواز تقسيط الشمن: أن المراقبة من عقود البيع التي يجوز فيها تعجيل الشمن أو تأجيله وتقسيطه، ومستند تغريم المطالبة بالزيادة عن التأخير أن ذلك رياجاً بالجهالية المحروم.
- مستند جواز اشتراط البراءة من العيوب أن المطالبة ببيان العيب الخفي حق للمشتري متعلق بالمبيع فيتحقق له التنازل عنه وهو قول جماعة من أهل العلم⁽¹⁹⁾.
- مستند جواز اشتراط الفسخ هو: أن الأصل في الشروط الجواز والصحة وهذا الشرط لا يجعل حراماً ولا يحرم حلالاً فينطبق عليه حديث المسلمين عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً⁽²⁰⁾.

(18) قرار بمجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 40-41 (3/2، 3/3).

(19) انظر بداع الصنائع للكاساني 5/276 وما بعدها، الناج والإكيليل للمرائق 4/439، المهلب للشيرازي 1/284، المغني لابن قدامه 4/129، كشف النقاع للبيهقي 3/228 وما بعدها.

ضمانات المرابحة ومعالجة مديونيتها

- مستند جواز اشتراط حلول الأقساط بالتأخر عن الأداء قوله صلى الله عليه وسلم المسلمين على شروطهم.
والأجل حق المشتري (المدين) فيحق له التنازل عنه أو تعليق التنازل عنه بوقوع التأخير عن السداد.
- مستند مشروعية طلب ضمانات للسداد: أن ذلك لا يخالف مقتضى العقد بل يؤكده. والضمانات تلائم عقود المدابنات.
- مستند منع اشتراط عدم انتقال الملكية: أن هذا الشرط ينافي مقتضى عقد البيع وهو انتقال الملكية. ومستند جواز إرجاء تسجيل السلعة باسم العميل لغرض ضمان سداد الشمن أن ذلك لا يمنع شرعاً من انتقال الملكية للمشتري.
- مستند جواز الاشتراط على المدين المهاطل بالتزام التصدق بمبلغ زائد عن الدين لتصرفه المؤسسة في وجهه البر هو أنه من قبيل الالتزام بالtribut المعروف عند المالكية وهو قول أبي عبد الله بن نافع ومحمد بن إبراهيم بن دينار من فقهاء المالكية⁽²⁰⁾.
- مستند تحرير الزيادة في الدين مقابل زيادة الأجل هو: أن ذلك من قبيل الربا، وهو ربا الجاهلية.
- مستند جواز التنازل عن جزء من الشمن بتعجيل السداد أن الوضع مقابل التعجيل مصالحة بين الدائن والمدين على أقل من الدين، وهذا من الصلح المشروع كما ثبت في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه ونصه: ضع شطر دينك⁽²¹⁾ وقد صدر بشأنه قرار من جمع الفقه الإسلامي الدولي⁽²²⁾.
- مستند تسديد الدين بعملة أخرى، أنه يؤدي إلى تفريح الذمتين، أي يؤدي إلى وفاء الدين بإسقاطه، وليس فيه التعامل الممنوع بالديون بيعاً وشراء، وبعض الصور المذكورة في المعيار وردت فيها نصوص، منها الحديث المروي عن ابن عمر رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة رضي الله عنها فقلت: يا رسول الله رويدك أسألك، إني أبيع الإبل بالبقع فأبيع بالدنانير وأأخذ الدرهم، وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير، آخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من

(20) هذا الحديث رواه عدد من الصحابة، وأخرجه أحد في المستد (312) وابن ماجه بإسناد حسن (2/ 784 طبع مصطفى الباجي الحسيني، القاهرة، 1372هـ/ 1952م) والحاكم طبع حيدر آباد، الهند - 1355هـ والبيهقي (6/ 70، 156، 133، 10/ 288، 289) والنبارقاني (4/ 288، 289، 3/ 77 طبع دار المحسن للطباعة، القاهرة 1372هـ/ 1952م).

(21) ينظر كتابة تحرير الكلام في مسائل الالتزام، للخطاب ص 71-76، وقرارات وقد ورد تأكيد ذلك في توصيات وقرارات الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكوري.

(22) آخرجه البخاري ج 1 ص 179، وج 2 ص 965.

(23) قرار جمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 64 (7/ 2).

هذه، فقال رسول الله صل الله عليه وسلم: لا يأس أن تأخذ بسرع يومها ما لم تفترا ويبنكم شيئاً^{٣٠} كما أن بعض الصور هي من قبيل المقاومة وهي مشروعة.

(24) أخرجه أبو داود والترمذى والشافعى وأبن ماجه والحاكم وصححه وروى الله تعالى، وروى مرقوماً إلى النبي صل الله عليه وسلم ومرقوناً على ابن عمر (التعليق
الثالث 3/26).

ملحق (هـ)

التعريفات

المراقبة للأمر بالشراء

هي بيع المؤسسة إلى عميلها (الأمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكفلتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المراقبة) في الوعد و تسمى المراقبة المصرفية لتمييزها عن المراقبة العادية و تقترب المراقبة المصرفية بتأجيل الثمن مع أن هذا التأجيل ليس من لوازمه، فهناك مراقبة حالة أيضاً، وحيثما يقتصر البائع على الربح الأصلي دون مقابل الأجل.

عمولة الارتباط

هي النسبة أو المبلغ الذي تأخذه المؤسسة من العميل للدخول في العملية ولو لم يتعاقد العميل

العروبون

هو مبلغ من المال يدفعه العميل المشتري إلى المؤسسة بعد إبرام العقد على أنه إن أمضى البيع خلال المدة المحددة احتسب المبلغ من الثمن وإن عدل عن الشراء يكون المبلغ كله للمؤسسة.

التمويل الجماعي

هو علاقة مشاركة في تمويل مشروع ما يكون لطرفين أو عدة أطراف مصلحة فيه وتوزيع الربح أو الإيراد بينهم على حسب المتفق عليه. أو هو دخول مجموعة من الشركات (المؤسسات المالية) في عملية استئجار مشتركة، بقيادة إحداها عن طريق واحدة من الصيغ المشروعة، وتكون للمجموعة خلال مدة العملية شخصية مستقلة عن شخصيات الشركات المشتركة.

التسهيلات

هي الحد الأعلى لمبلغ تعتمده المؤسسة للعميل، فيتحقق له الاستفادة منه في عدد من التعاملات، وقد يتقييد بنوع معين من المعاملات أو من السلع أو بفترة محددة.